كلمة الجماهيرية
في المؤتمر الخاص بتسهيل دخول معاهدة
الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ

17 – 19 / 9 / 2007

شكر ا لسيد الرئيس،

يسرني باسم وفد بلادي أن أتقدم إليكم بالتهاني لاختياركم رئيسا لهذا المؤتمر وكذلك لأعضاء المكتب وإننا لواثقون بقدرتكم وخبرتكم على إنجاح أعمال هذا المؤتمر، ونؤكد لكم تعاون وفد بلادي معكم.

السيد الرئيس:

إن بلادي وإيمانا منها بخطورة أسلحة الدمار الشامل على الإنسانية لما تشكله من تهديد مباشر للسلم والأمن الدوليين كانت دائما وفي كل المحافل الدولية تدعو للتخلص من هذه الأسلحة ولكن للأسف لم يستمع احد لهذه النداءات المتكررة ولو استمعنا لذلك لم نكن بحاجة الى معاهدة لحظر التجارب النووية والتي لم تدخل حيز النفاذ رغم مرور 11 سنة من فتحها للتوقيع لعدة أسباب منها سياسة المعايير المزدوجة والكيل بمكيالين والتي تتبعها بعض الدول .

السيد الرئيس:

إن رغبة الهيمنة والسيطرة على الدول وحرمانها الاستقلال السياسي وتغليب مصلحة بعض الدول على البعض الآخر هو الذي يدعو الدول الصغيرة الى التفكير والسعي لامتلاك أسلحة الدمار الشامل بالرغم من تكاليفها الباهظة والأعباء الإضافية والتي تتمثل في توفير الحماية وغيرها والتي تفوق إمكانياتها وذلك من أجل توفير رادع يحمي منجزاتها وبرامجها التنموية.

السيد الرئيس:

نحن في ليبيا نرى إن الحوار والتعايش السلمي واحترام حقوق الدول وقرارها السياسي وعدم التدخل في شؤونها هو الذي يجب أن يسود لأنه السبيل لتحقيق السلم والأمن الدوليين وليس امتلاك أسلحة الدمار الشامل وهو ما دعا بلادي الى اتخاذ قرارها الطوعي والشجاع في 2003/12/19 بالتخلي على البرامج والمعدات التي قد تؤدي الى إنتاج أسلحة محظورة دوليا والانضمام الى المعاهدات والاتفاقيات ذات

العلاقة ومنها المعاهدة قيد التناول وأوفت بجميع تعهداتها اتجاه هذا القرار وتجاوب معها العالم على أنها فريدة من نوعها.

السيد الرئيس:

إن التطور المذهل الذي يشهده العالم في مجالات الاتصالات والمعلومات جعل العالم قرية صغيرة وفضح كثيرا من الممارسات والسياسات التي تتبعها بعض الدول في تعاملاتها الدولية الأمر الذي جعل هناك تمردا على الشرعية الدولية المتناقضة وعليه السيد الرئيس وفي إيمان بلادي فان دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب حيز النفاذ مرهون بعدة عوامل على المجتمع الدولي اتخاذها ومنها: -

- التوقف عن سياسة الكيل بمكياليين ومعاملة جميع الدول على قدم المساواة.
- تطبيق القرارات الدولية على الجميع والابتعاد عن سياسة ازدواجية المعايير.
- تبني سياسة الحوار والتعايش السلمي بين كل الشعوب والابتعاد عن سياسة الوعيد والتهديد وعدم التدخل في شؤون الدول.
- ضرورة ان تتخذ الدول المالكة لأسلحة الدمار الشامل وهي معظمها دول قوية اقتصاديا وتقنيا قرارا بالتخلص من هذه الأسلحة ووضع برنامج زمني في ظل تحقق دولي وان تتوقف عن جميع برامج التطوير والانتاج والتخزين نهائيا لانها ليست في حاجة اليها.

على منظمة حظر التجارب الاستمرار في الحوار مع الدول التي لم تصدق على المعاهدة بعد وتقديم كل المساعدات القانونية اللازمة من أجل تسهيل تصديقها وتنظيم ورش عمل ومؤتمرات لتشجيع الانضمام الى المعاهدة .
- على الدول المالكة والتي لم تصدق بعد ، تقع مسؤلية تاريخية وأدبية وعليها التصديق على المعاهدة بأسرع وقت لتكون مثلا يحتذى به.

السيد الرئيس:

ان العالم لا يحتمل استمرار التجاهل للنداءات المتكررة لنبذ أسلحة الدمار الشامل والتخلص منها، والأحداث التي تشهدها بعض مناطق العالم تدعو المجتمع الدولي الى الوقوف عندها واتخاذ قرارا بالتخلص من هذه الأسلحة والدول المالكة يقع على عاتقها مسؤولية إنقاذ العالم من خطر هذه الأسلحة وانتشارها وعليها التخلي عنها ووقف برامج التطوير والتخزين، وتوجيه الجهود لاستخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية خاصة في الدول النامية، والعمل على تظافر الجهود لتدخل هذه المعاهدة حيز النفاذ.

شكرا السيد الرئيس.